

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -
كلية الحقوق والعلوم السياسية



جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2024-2025

المحاضرة السابعة: النظام الإقتصادي المختلط

1- تعريف النظام الإقتصادي المختلط: هناك العديد من التعريفات للنظام الإقتصادي

المختلط، نذكر أبرزها:

- هو ذلك النظام الذي يجمع بين مزايا وإيجابيات النظامين الرأسمالي والإشتراكي ويحاول تجنب عيوبهما، أي أنه نظام مزيج يجمع بين الإشتراكية في خصائصها وصفاتها والرأسمالية في خصائصها وصفاتها في وحدة واحدة لا هو بالرأسمالية ولا هو بالإشتراكية وإنما هو مزيج منهما¹.

- هو نظام خليط بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي وذلك بتجنبه لعيوبهما والجمع بين إيجابياتهما وذلك بدمج بين القطاع العام والقطاع الخاص في محاولة تحقيقه أهداف الفرد والمجتمع معا².

- وهو ذلك النظام الذي يمكن من خلاله تلافي العديد من العيوب والانتقادات التي تتعلق بسوء وعدم الكفاءة بالقطاع العام، إضافة إلى أنه يساعد في التخلص من الكثير من عيوب النظام الرأسمالي خاصة ما يتعلق بعملية الإستغلال وسوء إستخدام الموارد المتاحة، إضافة إلى أنه يتيح مرونة أكبر للنشاط الإقتصادي وهذا النظام له وجود في العديد من الدول النامية في الوقت الحاضر³.

- إذن النظام الاقتصادي المختلط هو نظام اقتصادي يقوم بالجمع بين نمطين ونظامين اقتصاديين مختلفين هما الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق، عادة يحتوي الاقتصاد المختلط على شركات مملوكة من قبل افراد ومن قبل الحكومة، كما يعتمد على تدخل الدولة من خلال اجراءات تنظيمية تهدف الى ضبط الاسعار واستقرار السوق ومنع الازمات الناتجة عن عدم الاستقرار الاقتصادي⁴.

2- خصائص النظام الإقتصادي المختلط: يتميز هذا النظام بالخصائص التالية:

¹ - محمود حسين الوادي، وآخرون، الإقتصاد الإسلامي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص 69.

² - عبد الكريم عابد غريسي، دور الدولة في الإقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية) دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 17.

³ - داليا عادل الزيايدي، مرجع سابق، ص 83.

⁴ - جواد كاظم حميد، طبيعة النظام الإقتصادي المختلط وإتجاهاته: الصين أمودجا، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد التاسع، العدد 36، جامعة البصرة، العراق، تموز 2016، ص 125.

- **تعايش الملكية العامة مع الملكية الخاصة:** هذه الخاصية تنبع من أهمية وجود الملكية العامة للمشروعات الى جانب وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد واداء نشاطه وقد يصبح تقسيماً وظيفياً ما بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بتوزيع الصناعات فمن الصناعات استراتيجية ذات مساس بمصالح المجتمع وامن الدولة كالصناعات الثقيلة والصناعات العسكرية وصناعة النفط والغاز وصناعة الكهرباء هذه يضمها القطاع العام في حين يضم القطاع الخاص كصناعة السلع الاستهلاكية والزراعة وتجارة المفرد وغيرها ولكن بالوقت نفسه تعمل الدولة عادة على تقديم التسهيلات والدعم للقطاع الخاص لاجل تشجيعه واداء عمله بشكل سليم¹.

- **الكفاءة، العدالة، تصحيح آثار السوق:** يهدف هذا النظام إلى تحقيق الأهداف التالية:²
* **الكفاءة:** وهي الكفاءة الاجتماعية والتي تترجم موضوعياً في عبارات النمو والتنمية وزيادة الإنتاجية، وسوءاً تعلق الأمر بالبلاد المتخلفة أو المتقدمة فإن تدخل الدولة ناشئ عن عجز القطاع الخاص عن القيام بواجباته تجاه زيادة الإنتاج والإنتاجية ومواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للإقتصاد القومي.

* **العدالة:** يتعلق الأمر بعدالة توزيع الدخل وإعادة توزيع ثمرات النمو على العناصر التي شاركت في الإنتاج بصورة متكافئة، وتوزيع الدخل يتضمن تحسينه وتحقيق التوازن، أيضاً هناك الجانب الاجتماعي العيني الذي يتضمن تأمين الخدمات الاجتماعية مثل: السكن، التعليم، الصحة...إلخ.

* **تنظيم أداء الإقتصاد:** أي تصحيح آثار وميكانيزم السوق، فالدولة تصحح وتعاون وتنافس عمل القطاع الخاص، فهي تؤثر في السوق وفي النشاط الإنتاجي والتوزيعي من خلال علاقات التشابك والترابط والتبعية بين كل العناصر المشاركة في العملية، لأن الأهداف تتغير عن أهداف ومصالح النشاط الخاص، وبالتالي فالدول ترجع وتقوم بتعديل الطريقة التي تعمل بها السوق وجهاز الثمن في الكثير من الأحيان، مراعاة لصالح الجماعة وأهداف الخطة واحتياجات النمو، خاصة فيما يتعلق بإستخدام وتخصيص وتوزيع الموارد والدخول المتاحة للإقتصاد القومي.

¹ - جواد كاظم حميد، مرجع سابق، ص 129.

² - عبد الكريم عابد غريسي، مرجع سابق، ص 18.

- **وجود الخطة الاقتصادية في الإقتصاد المختلط:** وتسمى بالخطة الموجهة للإقتصاد القومي وهي خطة خالية من السلطة والصرامة الإقتصادية التي توجد بالفعل في التخطيط الإشتراكي، لذلك يحاول هذا التخطيط أن يتجنب عيوب إقتصاد السوق الحر السائد في النظام الرأسمالي إذن فهو التخطيط الذي يحدد الهدف ويحاول أن يحققه بسهولة ويسر مستخدماً في ذلك طرقاً ووسائل ذات طبيعة رأسمالية وإشتراكية معاً¹.

* **ومن بين أهداف التخطيط في الإقتصاد المختلط نذكر:**²

- ملائمة أوجه النشاط الإقتصادي لمختلف القطاعات الإقتصادية المختلطة وتحسين الكفاءات الإنتاجية والإدارية والربط بينهما لتحقيق التنمية الإقتصادية وإقرار التوازن الهيكلي.
- تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق التوزيع السليم لموارد الثروة المتاحة.
- تشجيع بعض قطاعات الإقتصاد القومي الذي يحدث به إختلال عن طريق إحداث ملائمة بين العرض والطلب وكذلك عن طريق تطوير نظم الميزانية والضرائب وأسعار الفائدة المتفقة والمحقة للأهداف مع الإعتراف بآلية السوق كوسيلة فعالة لإحداث الملاءمات والتوازنات المطلوبة.

- **دور الدولة في النظام الإقتصادي المختلط:** إن دور الدولة في النظام الإقتصادي المختلط يكون أساساً منصباً على مراقبة سير وظائف الإقتصاد من أجل سلامة سيرها بالشكل الذي يحقق المصلحة الاجتماعية، وهناك وسائل عديدة لإنجاز هذه الرقابة والتوجيه منها نظام التراخيص (الإجازات) التي يتم بموجبها إنشاء المصانع في القطاع الخاص، وتستخدم الدولة هذه الوسيلة لتنظيم الإنتاج وضبطه ومن ثم التحكم في كمية الإنتاج ونوعيته، وكذا في هذا السبيل تستطيع الدولة استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية للتأثير في مستوى النشاط الإقتصادي، وفي مجال المنافسة الحادة تتدخل الدولة لإزالة المنافسة الضارة ومظاهر الفساد والهدر في الموارد، وتنظيم ذلك لتحقيق مسألة تخصيص الموارد بشكل اقتصادي كفء³.

- **التوازن بين الفرد والمجتمع:** النظام المختلط هو محاولة للتوفيق بين الليبرالية والاجتماعية، بين الحرية وكفاءة النظام الإقتصادي، فهو يراعي الإعتبارات الاجتماعية للاستفادة من كفاءة الفرد

¹ - محمود حسين الوادي، وآخرون، مرجع سابق، ص 72.

² - نفس المرجع، ص ص 72، 73.

³ - جواد كاظم حميد، مرجع سابق، ص 130.

وقدراته، إذن هو محاولة تهدف لتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع دون التضحية بحقوق الفرد الطبيعية وقدراته من جهة، وحفظ حقوق المجتمع من ناحية أخرى¹.

- **الإقتصاد المختلط إقتصاد خدمات:** ويعني الإنفاق الحكومي على الخدمات الإجتماعية والضمانات المختلفة من خلال قيامها بسن التشريعات والقوانين التي تؤدي إلى منح الفقراء إعانات بشكل خدمات مجانية والتي تمول من الضرائب التصاعدية على دخول الطبقات الغنية، وهدف الدولة في النظام المختلط ليس المساواة بين الدخل الفردية كما الحال في النظام الإشتراكي وإنما هو فقط تضيق الفجوة بين طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء².

3- حل المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي المختلط: يتم مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي المختلط من خلال جهاز الثمن في إطار خطة عامة تضعها الدولة على النحو التالي:³

- **العنصر الأول:** يتم تحديد الإحتياجات البشرية من السلع والخدمات وفقا لتفضيلات المستهلكين، حيث يقوم الأفراد بإختيار السلع والخدمات التي يرون أنها تشبع إحتياجاتهم وترتيبها وفقا لأهميتهما النسبية على نفس الأسس الموجودة في النظام الرأسمالي، ولكن مع تدخل الدولة لإيجاد نوع من التوازن بين الحرية الفردية من جهة والمصلحة الجماعية من جهة أخرى، وذلك عن طريق تدخل الدولة لمنع إستهلاك بعض السلع الترفيهية كالسيارات الفاخرة، ومن ناحية أخرى تتدخل الدولة وتعمل على توفير السلع الضرورية اللازمة لإستهلاك الطبقات المنخفضة الدخل.

- **العنصر الثاني: تنظيم الإنتاج:** يقوم أصحاب المشروعات الخاصة بتحقيق مصالحهم بالبحث عن أقصى أرباح ممكنة، ولكن مع تدخل الدولة لمنع إقامة المشروعات في مجالات معينة بعيدة عن تحقيق صالح الجماعة، كما أنها تراقب الأسعار والأجور والإنتاج بغرض مكافحة الإحتكارات ومنع إستغلال العمال أو المستهلكين.

¹ - عبد الكريم عابد غريسي، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

² - محمود حسين الوادي، وآخرون، مرجع سابق، ص 73.

³ - داليا عادل الزبادي، مرجع سابق، ص ص 83، 84.

- **العنصر الثالث: توزيع الإنتاج:** يتم توزيع الإنتاج جزئيا من خلال جهاز الثمن، فعوائد عناصر الإنتاج تتحدد بقوى الطلب والعرض على هذه العناصر الإنتاجية أولا، ولكن مع تدخل الدولة لوضع حد أدنى للأجر حفاظا لحقوق العمال، ولوضع حد أقصى للإيجارات لمنع الإستغلال من جانب الملاك، ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة نسبيا على أصحاب الدخل الكبيرة، وإعطاء معونات مالية وخدمات التعليم والصحة مجانا دعما لأصحاب الدخل المنخفضة من أجل تحقيق التوزيع العادل للدخل.

- **العنصر الرابع: تحقيق النمو الإقتصادي:** يتم تحقيق النمو من خلال نشاط المشروعات الخاصة والعامة في إطار خطة أو سياسة إقتصادية طويلة الأجل تتيح للدولة التأكد أن النشاط الكلي يسير في اتجاه تحقيق أهداف زيادة الناتج مع المحافظة على استقرار الأسعار والعدالة في توزيع الدخل.

4- مزايا وعيوب النظام الإقتصادي المختلط: يتميز النظام الإقتصادي المختلط بمجموعة من المزايا التي دفعت الكثير من الدول لتبنيه، كما تعرض لمجموعة من الإنتقادات، وهو ما سنتطرق إليه:

- أ- المزايا:** تتمثل مزايا النظام الإقتصادي المختلط في مايلي: ¹
- محاولاته لإيجاد التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وذلك بتقسيم الأدوار بين الجهات الخاصة والحكومة، وكل يقوم بممارسة نشاطه الإقتصادي في حدود استطاعته، مراعيًا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
 - وجود الرقابة الحكومية على القطاع الخاص، مما يؤدي إلى ضمان الجودة وضبط الأنشطة الاقتصادية، لتحقيق المصالح المشتركة.
 - حماية العمال من استغلال "البرجوازيين" والمحافظة على حقوقهم، وضمن مستقبلهم بعد التقاعد وذلك من خلال التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي.
 - حماية المنتجين، ورعاية جهاز الأسعار ونظام السوق، والأمن العام، وكذلك توفير الحرية للمستهلك حيث يتم الإنتاج حسب ذوقه، وتوفير الإعانات له.

¹ - محمد زكريا، النظام الاقتصادي المختلط، بحث تكليفي لمادة الاقتصاد الجزئي، متاح على الرابط التالي: http://babymahaza.blogspot.com/2013/01/blog-post_13.html ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/03/15.

ب- العيوب: تتمثل عيوب النظام الإقتصادي المختلط في مايلي: ¹

- صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور الجهات الخاصة وما تؤديه من أنشطة وبين دور الحكومة وما تقوم به من نشاط اقتصادي.

- صعوبة إيجاد التناسب بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة ونشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة من أجل ضمان عدم سيطرة أحدهما على الآخر، أو إعاقة عمله، وهذا ما يتولد عنه في غالب الأحيان صراع بين الجهات الخاصة والحكومة.

- صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن اتباعها من أجل تحقيق التعاون والتناقص، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة، وعمل الحكومة، وكذلك صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخل في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق أعلى دخل لمالكها هذه المشروعات، مع أقل تكلفة قد يكون المستهلك ضحيتها.

4- صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة، ومدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة لوجود دور مهم للمشروعات الخاصة التي لا يكون التطور هدف أساسي في ممارستها لعملها، وكذلك وجود الدور المهم للحكومة التي يكون التطور من أبعديات أعمالها الاقتصادية، فهذا التباين في الأهداف له دوره الهام في عدم تحديد الاتجاهات التطورية الاقتصادية.